

الدولة والجماعات اللا دُولتية في العراق: آليات التأثير في بناء النموذج



ميثاق مناحي العيسى

مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية

تشرين الثاني-نوفمبر 2020

توطئة

إنَّ واقع تصدّع الدولة العراقية بعد عام 2003، وفشلها في عملية بناء ذاتها، وادراجها في مقدمة الدول الفاشلة، لصالح الجماعات اللاأدولتية المدعومة إقليمياً، فرض تحدياً هائلاً أمام التنمية في العراق ومسار بناء الدولة، وصيّق الخيارات أمام الناس، وما يزال يفرض تحديات كبيرة، تعقد من عملية البناء وتقف حجر عثرة في طرق التنمية البشرية بمختلف مجالاتها. إنَّ التصدّع الذي فرضته تلك الجماعات طيلة الفترة الماضية على واقع الدولة، أفرز واقعين متضادين على الساحة العراقية (السياسية والاجتماعية): واقع الاحزاب والنخب السياسية الذائبة في العملية السياسية، التي تدافع عن الوضع القائم، وواقع النخب الاجتماعية والثقافية، التي أصبحت بحكم المعارضة السياسية للنظام السياسي القائم، وطبيعة إدارته، حتى أصبح مصطلح الدولة العميقة أو الموازية، هو الوصف المناسب، الذي تُطلقه تلك النخب على دور الجماعات المسلحة في إدارة الدولة العراقية ومؤسساتها. بذات الوقت، هو تحدٍ يشكل حافزاً لتخريك تلك النخب لبناء دولة، تتجاوز الاخفاق العام لحياتنا ووجودنا، وسد الفراغ الثقافي والشلل الفكري لحياتنا الثقافية، الذي تسببت به تلك الجماعات، بمشروع سياسي-وطني، وخلق فرص حقيقية أمام التنمية البشرية والاقتصادية في العراق. بهذا الاتجاه، سنحاول، أن نبيّن آليات تأثير الجماعات اللاأدولتية على التنمية في بناء نموذجها السياسي والايديولوجي في العراق، دون الخوض في مفاهيم التنمية وتفرعاتها. وبهذا الصدد نود أن نشير إلى أننا ركزنا في عنوان ورقتنا على الآليات؛ لكونها تعطينا وللقرّاء الكريم، مفهوم أوسع يشمل الآليات والاشكاليات، فهي آليات تعتمد عليها الجماعات اللاأدولتية في بناء نموذجها، وهي بذات الوقت تمثل اشكاليات حقيقية أمام ترسيخ مفهوم وقيم الدولة الحديثة، لعرقلة التنمية في العراق.

فرضية الورقة: تنطلق الورقة من فرضية علمية مفادها: "إنَّ الجماعات اللاأدولتية في العراق، أصبحت تمتلك الادوات والآليات الكافية في تهديد انموذج الدولة الحديثة، وتقويض عملية التنمية، من خلال آليات محددة". وسنحاول التأكيد من تلك الآليات بطريقة علمية موثقة بالتجارب الواقعة والمصادر والمراجع ذات العلاقة.

الجماعات اللاأدولتية: ما نقصده بهذا المصطلح، ليست الجماعات الإرهابية التي تستهدف كيان الدولة بشكل عام، بفكر راديكالي متطرف كـ "تنظيمي" القاعدة وداعش، وإنما الجماعات المسلحة التي تعمل

بموازاة الدولة وتحتمي بمظلتها، ولها ارتباطات ايديولوجية إقليمية. من أجل ذلك، ستناقش الورقة، تأثير تلك الجماعات على التنمية وبناء الدولة في العراق، من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الحفاظ على رمادية النظام السياسي

إنّ طبيعة النظام السياسي القائم في العراق لم يُكن انعكاساً حقيقياً للنصوص الدستورية، أو نتيجة لتطلعات شعب عانى كثيراً من النظم التسلطية، وهو نظام هجين لم يلي طموح الشعب العراقي، أي بمعنى أنه نظام محاصر بين هيكلتين: "بين الإطار الديمقراطي والإطار غير الديمقراطي، وهذا النوع من الانظمة عادةً ما يواجه صعوبة في تبني السلوك الديمقراطي، أما بسبب خلفيته الشمولية"⁽¹⁾، أو بسبب القوى السياسية التي تُديره. ففي الوقت الذي توصف به الدولة الحديثة بأنها دولة قانون، أو دولة سيادة القانون، وهما توأمان لا ينفصلان، اضحت القوى السياسية والجماعات اللاأدولتية في العراق، أعلى شأنًا من القانون والدستور؛ مما أحدث شرح كبير وفجوة عميقة بين النظام السياسي وقاعدته الجماهيرية. ولعلّ إشكالية الجماعات المسلحة وانتشار السلاح خارج سلطة الدولة، عمّق من تلك الفجوة، ولاسيما في ظل الوجود العسكري والسياسي، التي تتمتع به تلك الجماعات سواء من خلال تواجدها الرسمي والقانوني في قوات الحشد الشعبي والقوى السياسية الممثلة لها في البرلمان، أو من خلال تواجدها غير الرسمي كفضائل مسلحة خارج التشكيل الرسمي للقوات الأمنية. هذا الوجود وضع النظام السياسي في إشكالية حقيقية وخلق منه حالة رمادية تتراوح بين مفاهيم متناقضة (النظام واللائق، الدولة واللاأدولة، الديمقراطية واللاديمقراطية)؛ وذلك بسبب التشوهات التي رافقت عملية تكوينه، وطبيعة الخطاب والرؤية التي فرضتها تلك الجماعات عليه (شكلاً ومضموناً)؛ مما خلق الكثير من التحديات أمام التنمية البشرية ومشروع الدولة في العراق.

وتظهر إشكالية نموذج النظام السياسي، كواحدة من الإشكاليات التي تشكل تحدياً كبيراً أمام التنمية في العراق، من خلال جعله أسير ايديولوجيات معنية، تتماشى مع المتبنيات السياسية والايديولوجية للجماعات اللاأدولتية، والحفاظ عليه كواجهة سياسية رسمية أمام الرأي العام (الداخلي والدولي)، والاندماج الشكلي معه، بهدف اخضاعه لمفاهيم محددة وسياقات بيروقراطية تتناسب وطبيعة متبنياتها الايديولوجية الإقليمية، وبما ينسجم مع بعض الاستراتيجيات الإقليمية في العراق، الهادفة إلى عدم النجاح

(1). عن تأثير المليشيات على النظام السياسي العراقي أنظر: طارق كاكه رهش معي الدين. وكاردو كريم رشيد، الجماعات الشيعية المسلحة في الشرق الاوسط وتأثيرها على النظم السياسية العراقية انموذجاً، مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد2، حزيران 2017، ص ص 769-773.

النموذج العراقي، كعملية ديمقراطية ونظام سياسي، وعدم ظهور العراق كقوة منافسة، سواء كان ذات طبيعة عسكرية أو سياسية، أو كان مستمداً من إخفاقه النهائي (وقوعه في حرب أهلية)، أو نجاح حاسم (ظهوره كنموذج ديمقراطي حقيقي)، تلك الاستراتيجية القائمة على فرضية دعم الفوضى الطويلة الأمد، والقابلة للسيطرة عليها في المدى القصير⁽¹⁾، التي مثلت التحدي الرئيس في مسار التنمية وبناء الدولة في العراق؛ لهذا فإن النظام السياسي الحالي، يمثل بيئة خصبة وحاضنة رئيسة للجماعات اللادولتية، وهو بمثابة المضلة التي تحتمي بها تلك الجماعات تارة، وتندد به تارة أخرى؛ فقد تحتمي به كنظام ضامن لوجودها وحركتها كقوى موازية للدولة، وتندد به من أجل قطع الطريق على عدم مشروعيتها، بكونها متضررة منه؛ وهذا ما خلق لها وللنظام شكلاً رمادياً غير واضح المعالم؛ من أجل اغلاق أي نقاش حول طبيعة النظام ومستقبله، ولاسيما أنّ تلك الجماعات بدأت مكتفية بالمنافسة الريعي السائد في البلاد، من خلال حصصها في أسواق النفط وسيطرتها على المنافذ الحدودية ومزاد بيع العملة، التي يؤمنها لها النموذج السياسي العراقي الحالي. لهذا، فإن أول نقاط المعالجة لهذا الموضوع، تكمن في ازالة تلك الازدواجية وخلق نظام سياسي غير رمادي.

المحور الثاني: عرقلة الاستثمارات والتنمية الاقتصادية

لا ينحصر تأثير السلاح المنفلت في العراق، أو تأثير الجماعات المسلحة عند حدود الوضع الأمني والسياسي، بل يعد أحد أبرز معرقلات التنمية الاقتصادية والاستثمار، إذ يأخذ مصطلح "البيئة الاستثمارية غير الآمنة" حيزاً كبيراً عند الحديث عن احتمالية استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التنمية في البلاد. ولعل قرار المفوضية الأوروبية بأدرج العراق ضمن قائمة الدول التي تشكل مخاطر مالية على الاتحاد الأوروبي، وتشكل تهديداً كبيراً على نظامه المالي، نتيجة طبيعة في ظل الدور المالي والسياسي والاقتصادي والاحتياطي التي تقوم به الجماعات المسلحة في العراق، ولاسيما في ظل التقارير الدولية الأخيرة، التي أشارت إلى دور بعض الجماعات في غسيل الأموال وفرض سيطرتها على الاستثمار في العراق وابتزاز الشركات الاستثمارية، مستغلة نفوذها السياسي والأمني، فضلاً عن نفوذها المالي والاقتصادي. وإنّ الدراسة التي نشرتها صحيفة نيويورك تايمز بعنوان (داخل نظام الكليبتوقراطية

(1). أنظر: إيران في العراق: ما مدى النفوذ؟، التقرير رقم 38 حول الشرق الأوسط - 21 آذار (مارس) 2005، ص3، مجموعة الأزمات الدولية، شبكة معلومات دولية: <https://2u.pw/iqBmW>

العراقية⁽¹⁾ للكاتب روبرت ف. ورت، تؤكد فرضية قرار المفوضية الأوروبية، ولاسيما أنّ القرار جاء بالتزامن مع حادثة اغتيال الخبير في شؤون الجماعات المسلحة هشام الهاشمي، إذ يقول مقربون له: "إن اغتياله تم أثر كشفه معلومات مالية تتعلق بأنشطة الفصائل المسلحة الموالية لإيران، بعد نشره لدراسة تطرقت إلى "تقديرات بالأرقام لتنامي نفوذ الفصائل الولائية داخل هيئة الحشد، وهيمنتها على الموارد المالية والأوامر واتخاذ القرار، والنتائج التي تسبب بها هذا النفوذ"⁽²⁾.

إنّ ما تجنيه طهران من اموال مشروعة وغير مشروعة من العراق، سواء عن طريق تبادلها التجاري وعقود الطاقة، أو من خلال الاموال التي تصلها بطريقة الالتفاف على العقوبات الأمريكية من خلال حلفائها السياسيين في العراق، أو عن طريق الاموال التي تصلها من الجماعات المسلحة، لن يسمح بأي تنمية اقتصادية في البلاد من الممكن أنّ يجرمها من هذا النشاط الكبير، وستدفع بالجماعات المسلحة الموالية لها، لصناعة مصدّات كبيرة أمام أي تحرك عراقي في هذا السياق. ولن تسمح بأي استثمارات من دون ضمان حصص فيها، وأنّ "قضية إجهاضها عقد استثمار الطريق الدولي في الأنبار لشركة أميركية دلالة على ذلك؛ لأنه كان سيحرمها موارد كثيرة بسبب نشاطاتها غير المشروعة على هذا الطريق"⁽³⁾. وهو ما يعقد المشهد الاستثماري والتنمية الاقتصادية في العراق. وهذا ما تطرّق له السفير البريطاني في تغريدته على تويتر قائلاً: "لا يمكن التغلب على التحديات الاقتصادية التي تواجه أي دولة من دون معالجة المشكلات الأمنية، وطالما هناك انعدام للأمن ووجود للجماعات المسلحة، التي تعمل خارج سيطرة الدولة، فلن يتوافر الاستثمار وفرص العمل والنمو الاقتصادي الذي يستحقه العراقيون"⁽⁴⁾.

إنّ فتح باب الاستثمارات في البلاد أمام الشركات الاجنبية والمحلية، بحاجة إلى وجود دولة ذات سيادة وسلطة قانونية، تنظّم وتحمي تلك الاستثمارات من ابتزاز الجماعات المسلحة، وأنّ توفير البيئة الآمنة للاستثمار، لا يتعلق بمكافحة الإرهاب الراديكالي، وإنما يتطلب بضرورة فرض سلطة الدولة والقانون على كل اشكال الجماعات المسلحة، سواء تلك المنضوية تحت مظلة المؤسسة الأمنية والسياسية، أو

(1). للمزيد عن الدراسة أنظر: روبرت ف. ورت، داخل نظام الكليبتوقراطية العراقية، صحيفة نيويورك تايمز، 29 يوليو 2020، شبكة معلومات دولية: <https://Oi.is/HaL9>

(2). أحمد السهيل، هكذا تعرقل الفصائل المسلحة التنمية الاقتصادية والاستثمار في العراق، موقع اندبندنت عربية، 8 يوليو 2020، شبكة معلومات دولية: <https://Oi.is/c5uX>

(3). المصدر نفسه.

(4). المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات، شبكة معلومات دولية: <https://Oi.is/3oDL>

غيرها من الجماعات التي تنتعش خارج المؤسسات الرسمية، ولا سيما أنّ الدور الاقتصادي لتلك الجماعات تطوّر بشكل ملفت للنظر، وأمسى يأخذ ثلاثة أشكال:

1. الابتزاز من خلال مساومة المستثمرين.
2. الاحتكار من خلال الدولة في السيطرة على منافذ الاستثمار.
3. التحكيم في خلافات المستثمرين؛ لأن النظام القضائي في العراق، لا يتصدى ويحل تلك الإشكاليات في ظل الظروف الأمنية والواقع السياسي، التي تفرضه تلك الجماعات على كل قطاعات الدولة العراقية. لهذا تبدو أنّ مشاهد وسيناريوهات التنمية في العراق معقدة جداً في ظل اتساع رقعة نشاط الجماعات اللاأدولتية وتنامي سلطتها (السياسية والأمنية).

المحور الثالث: تعويض غياب الدولة

عطفاً على فرضية اضعاف النظام السياسي العراقي، وانسجاماً مع ضعف القانون، وهشاشة العملية السياسية، تحاول الجماعات اللاأدولتية في العراق تعويض غياب الدولة، واستثمار الازمات، كأزمة كوفيد-19؛ لكسب تعاطف المجتمع واضفاء شرعية لوجودها، واحكام قبضتها على النموذج السياسي الحالي من خلال تواجدها الرسمي في مؤسسات الدولة الأمنية أو المدنية، شبيه بتلك الاعمال التي قام بها الحرس الثوري الإيراني مع تفشي الوباء، إذ "مُني الحرس الثوري بسيطرة غير مسبقة على المؤسسات الإيرانية، وساعد في تمكين نفسه أكثر من أي مؤسسة أخرى، بعيداً عن دور المؤسسات الرسمية"⁽¹⁾. وهو ما قامت به بعض المؤسسات الأمنية العراقية، فضلاً عن ما تقوم به بعض الجماعات المسلحة منذ أن تفشي وباء كوفيد19، في محاولة لتحسين صورتها بعد الاتهامات التي طالتها في مواجهة الاحتجاجات الشعبيّة، التي انطلقت في نهاية العام الماضي، فضلاً عن خلق صورة لدى الرأي العام بأن سيطرتها على الدولة بشكل مؤسّساتي يبدو بأنه خاضع ومساعد للدولة.

المحور الرابع: اضعاف المؤسسة العسكرية

هناك علاقة جدلية على مر التاريخ، بين الشيعة والمؤسسة العسكرية، هذه العلاقة تحكمها عدة عوامل ومسببات، عمّقت من حجم الفجوة بين الطرفين، ووضعت الشيعة بمواجهة المؤسسات العسكرية الرسمية؛ لطالما كانت المؤسسة العسكرية بيد السلطة السياسية التي اضطهدت الشيعة تاريخياً، ومنعتهم

(1). عن هذا الموضوع أنظر: محمود حمدي أبو القاسم، إيران وإدارة أزمة «كورونا»: النتائج والمآلات، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 16 أبريل 2020، قطر، ص 10.

من إصلاح هرم السلطة. هذه الجدلية القت بظلالها على واقع الدولة والمؤسسة العسكرية بعد عام 2003؛ لذلك نرى، أنّ اغلب الاحزاب الشيعية عمدت إلى تشكيل فصائل مسلحة موازية لوجودها السياسي والعسكري في الدولة؛ وذلك لعدم أيمانها وثقتها بالمؤسسة العسكرية الرسمية، على الرغم من أنّ اغلب منتسبي القوات الأمنية هم من الشيعة، حتى اضحت المؤسسة العسكرية، وكأنها مؤسسة ثانوية، يُفتخر بها وبتاريخها أمام الرأي العام فقط، عكس ما موجود على أرض الواقع؛ لذلك نرى العديد من التشكيلات العسكرية الرسمية وغير الرسمية اصبحت واقعة حقيقية في النموذج العراقي الحالي، ولعل الحشد الشعبي والفصائل المسلحة مثال واضح على ذلك. وهذا بالمجمل يضعنا أمام المقاربة مع النموذج الإيراني، الذي اعتمده اغلب الاحزاب الشيعية، وهو انموذج يراد منه هدفين: الحفاظ على النموذج السياسي القائم، والسيطرة على أي انقلاب أو ثورة أو حركة احتجاج في المستقبل (القريب أو البعيد)، من شأنها أن تهدد النظام السياسي وتقوض وجودهم السياسي والعسكري، وهذين الهدفين، لا يمكن تحقيقهما، إلا عن طريق ترهل وإهمال المؤسسة العسكرية الرسمية؛ مما يضع الجماعات اللاأدولتية بموضع القيادة الأمنية والسياسية؛ الأمر الذي يغلق أي عملية بناء أو تنمية دولتها، وهذا ما يضع العراق أمام مصدات إقليمية وعدم مقبولية دولية لأية تنمية في البلاد؛ لكونها تؤخذ على أنها تؤدي إلى زيادة نشاط تلك الجماعات.

المحور الخامس: شيطنة الاحتجاجات الشعبية

طرحت حركات الاحتجاج التي اندلعت في العراق منذ عام 2011 تقريباً، واستمرت بشكل متواصل حتى احتجاجات أكتوبر، التي ما تزال أشكالها الاحتجاجية مستمرة حتى الآن، أسئلة كبرى عن عوامل اندلاعها. وقد كشف هذا الانفجار عن أزمة الاغتراب الفكري والروحي والسياسي والاجتماعي البنيوي الشامل بين النظام السياسي والمجتمع. فلحد الآن لم يتعرف المجتمع العراقي على نفسه في هذا النظام، الذي تجاهل كل حقوقه ومقومات التنمية فيه، ولم يعد يشعر بأن هذه الدولة دولته، بل كائنًا "برانيًا" عنه، ولم يعد يعرفها إلا في شكلها التسلطي، بنظامها السياسي المقيد والمؤدلج ضد كل حركة احتجاجية تستهدف إصلاح النظام، التي تتحكم فيه فئة أوليغارشية تحتكر الدولة والسلطة⁽¹⁾، وتختصر طبيعة الاحتجاج طبقاً لمبنياتها السياسية والايديولوجية، وبما يتناسب مع تطلعات الجماعات المسلحة

(1). عن موضوع الدولة العربية المعاصرة أنظر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدولة العربية المعاصرة: التصور، النشأة، الأزمة، مؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية (الورقة المرجعية)، الدورة الثامنة آذار/ مارس 2020، ص1.

والمؤسسات الموازية، التي اضحت اللاعب الأكبر في الدولة والنظام السياسي العراقيين. وقد ربطت تلك الجماعات بين الاحتجاجات والآراء والقوى المعارضة لها وبين المؤامرات الخارجية، التي تستهدف سيادة الدولة، والتدخل في شؤونها الداخلية. بحيث أخذت تنظر إلى كل حركة احتجاجية مخالفة لتوجهاتها السياسية والايديولوجية، بأنها مؤامرة خارجية تستهدف المجتمع واشاعة الفوضى؛ من أجل أن تغلق أي نقاش يستهدف وجودها اللادولتي ويهدد سيطرتها على منظومة الدولة العراقية، حتى وأن تطلب الأمر المواجهة المسلحة وقتل المحتجين، كما حصل في حراك تشرين.

المحور السادس: أدلجة المفاهيم وشرعنة الوجود

عادةً ما يعتمد وجود الجماعات اللادولتية على التوظيف الثيوقراطي وادلجة المفاهيم، التي تتنافى مع مفهوم ومقومات وجود الدولة، وتتفق مع مصالحها الايديولوجية ومقومات وجودها، بما يعزز من شرعية وجودها الطائفي "على اقل تقدير"؛ ويحافظ على مكاسبها السياسية وحواضنها الشعبية، وبما يحقق هدفها الأساس؛ لذلك غالباً ما تلجأ تلك الجماعات إلى أدلجة المفاهيم والمصطلحات من أجل استمالة شعور الناس وكسب تعاطفهم، وترهن وجودها تحت مسميات قد تبدو مشروعة بنظر البعض، بغض النظر عن المخاطر التي تشكلها اتجاه التنمية وبناء الدولة. وهي مفاهيم لها وظيفتها (التسويقية والتوظيفية)، اللتان تدخلان في إطار تسويق المشاريع وشرعنة الوجود، بمفاهيم قد يبدو بعضها مقدس والبعض الآخر مشروع. فعلى سبيل المثال كثيراً ما تستخدم تلك الجماعات المفاهيم التي يروج لها النظام الإيراني القائم على فكرة تصدير الثورة، مثل المقاومة الإسلامية، الصراع مع إسرائيل، قوى الاستكبار العالمي والشيطان الأكبر، وادخالها بسياقات تاريخية وعقائدية، وربطها بعقيدة الإمام المهدي⁽¹⁾ المنتظر وحكومته العالمية، حتى وأن تعارضت مع وجود الدولة ومصالح شعبها ومقومات التنمية الاقتصادية. وهذه الأدلجة من شأنها أن تغلق طبيعة النقاش المستقبلي حول شرعية وجودها وشرعنة سلوكها وسلطتها المنافية لمشروع بناء الدولة ومفاهيم التنمية في العراق.

الخاتمة

بالمجمل، لا يمكننا فصل التنمية عن بناء الدولة القومية الحديثة، وأنّ بناء الأخيرة، أحد الغايات الرئيسة لعملية التنمية السياسية. ونعتقد بأنّ كل النقاط -أنفة الذكر- تشكل تحدياً كبيراً أمام التنمية في العراق.

(1). عن هذا الموضوع أنظر: صلاح جواد شبر. ثيولوجيا التشيع السياسي بين حق الله والشعب وواقع الممارسة. ط1، دار الرافدين، لبنان/كندا، 2017، ص491.

وبذات الوقت تُخلق بيئة خصبة جداً للنشاط اللاأدولتي، ولاسيما في ظل ضعف الدولة واجراءات تطبيق القانون والدستور، وغياب الرغبة الحقيقية في إعادة النظر في مشروع بناء الدولة على المستويين (الداخلي والخارجي)، في ظل الاجندة التي تفرضها الجماعات المسلحة على واقع الدولة في العراق، والإصرار الإقليمي على اضعاف النموذج العراقي وابقاءه تحت السيطرة المنضبطة، بشكل يتناسب ومصالح تلك الجماعات والدول الداعمة لها، أي بمعنى "ابقاء الوضع على ما هو عليه" دون الذهاب إلى الفشل التام، الذي يهدد نفوذها ومصالحها في العراق، أو النجاح التام الذي يضع العراق كمنافس إقليمي لها؛ وهذا يتطلب الحفاظ على النموذج القائم حالياً، الذي يحقق رغبات تلك الجماعات وداعميهم، في بناء النموذج المناسب لهم في العراق والمحافظة عليه من خلال الآليات أعلاه.

وعليه فأن فك الارتباط بين كل المفاهيم أو العناوين "أنفة الذكر" بمختلف مستوياتها، وبين الدولة، كمفهوم حديث ومعاصر، (باختزلها واحتكارها لوسائل العنف الشرعي)، بما يضمن تطبيق القانون والدستور على الجميع دون تمييز أو تحييز لجهة دون أخرى، قد يكون الحل الوحيد أمام صنّاع القرار في العراق؛ لتجنب تداعيات المراحل الماضية لعراق ما بعد 2003، والتقليل من مخاطر الظروف الراهنة بجميع مفاصلها.

المراجع

1. أحمد السهيل، هكذا تعرقل الفصائل المسلحة التنمية الاقتصادية والاستثمار في العراق، موقع اندبندنت عربية، 8 يوليو 2020، شبكة معلومات دولية: <https://0i.is/c5uX>
2. إيران في العراق: ما مدى النفوذ؟، التقرير رقم 38 حول الشرق الأوسط - 21 آذار (مارس) 2005، مجموعة الأزمات الدولية، شبكة معلومات دولية: <https://2u.pw/iqBmW>
3. صلاح جواد شبر، ثيولوجيا التشيع السياسي بين حق الله والشعب وواقع الممارسة، ط1، دار الرافدين، لبنان/كندا، 2017.
4. طارق كاكه رهش محي الدين، وكاردو كريم رشيد، الجماعات الشيعية المسلحة في الشرق الأوسط وتأثيرها على النظم السياسية العراق نموذجاً، مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد2، حزيران 2017.
5. روبرت ف. ورث، داخل نظام الكليبتوقراطية العراقية، صحيفة نيويورك تايمز، 29 يوليو 2020، شبكة معلومات دولية: <https://0i.is/HaL9>

6. محمود حمدي أبو القاسم، إيران وإدارة أزمة «كورونا»: النتائج والمآلات، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 16 أبريل 2020، قطر.
7. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدولة العربية المعاصرة: التصوّر، النشأة، الأزمة، مؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية (الورقة المرجعية)، الدورة الثامنة آذار/مارس 2020.
8. المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات، شبكة معلومات دولية: <https://0i.is/3oDL>